

## قراءة أولية في الورقة التأطيرية لتنمية الجنوب

اعداد : ذ. ابراهيم تيروز

الكاتب العام لمركز الجنوب

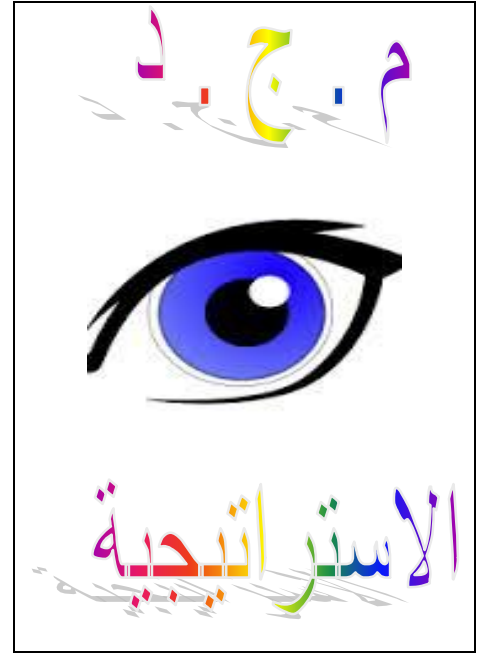
للدراستات الاستراتيجية

[Bratai1977@gmail.com](mailto:Bratai1977@gmail.com)

يأتي هذا العمل في إطار الاعداد لأرضية أولية لعمل أشمل و أعمق يقوم به مركز الجنوب للدراسات الاستراتيجية تفاعلا مع ورقة المجلس الاقتصادي. و لهذا عملت شخصا في هذه الورقة على تتبع مضامين ومحتويات ما سمي بالورقة التأطيرية لتلك الدراسة المزمع القيام بها قصد بلورة مشروع لتنمية الجنوب، و كان ذلك بتلخيصها على نحو متدرج و خطي، و في نفس الوقت و الى حد ما إثارة مانتفتح عليه من تساؤلات، كما حاولت أيضا النبش في اتجاه آفاق بديلة للتفكير.

وفي الختام ستجدون محاور الاشتغال التي يقترحها مركز

الجنوب للدراسات الاستراتيجية على أعضائه تفاعلا مع الورقة التأطيرية لتنمية الجنوب.



صفحة العنوان:

أهم ما يستخلص من دلالات في صفحة العنوان:

- نموذج: اقتراحات- سبيل -إمكانية ضمن إمكانيات...
- التنمية الجهوية: الأولوية لما هو اقتصادي وعلى صعيد جهوي
- الجهوية كإطار سياسي والتنمية (الاقتصادية خصوصا) كهدف أسمى إعطاء أولوية للاقتصادي على ما هو سياسي.
- الأقاليم الجنوبية: التأكيد على اعتبار النزاع السياسي سينظر إليه من زاوية مغربية محضة أو على أنه سيعتبر كما لو أنه غير موجود.
- الورقة التأطيرية: رسم حدود واتجاهات الاشتغال.
- المجلس الاق والاج والبيئي: تأكيد ما سبق...

أسئلة تفرض نفسها

لماذا تغيب المقاربة السياسية لصالح المقاربة الاقتصادية...؟

لماذا يراد اختزال القضية في بعد اقتصادي محض؟

ألا يمكن الحديث في المقابل عن تنمية سياسية؟

آفاق للتفكير في البدائل:

الأولوية لما هو سياسي كطرح نقيض: لماذا لا يفكر في إعادة احياء وبناء الحياة السياسية الديمقراطية خاصة وأن المنطقة تعاني من فراغ سياسي مهول لا يخدم سوى تفشي الانفصال.

لماذا لا يهتم بالأحزاب الوطنية لحياتها؟ أو التفكير في خلق أحزاب جهوية قادرة على تأطير المواطنين ومصالحهم مع العمل السياسي، و الذي على أساسه ستنبني جوانب الحياة الأخرى: إق/اج/ثق/.....؟؟؟

صفحة الفهرس:

## أهم ما يستخلص من الورقة في الفهرس:

- مدخل: يحدد منطلقات العمل
- التشخيص: وقوف على الواقع القائم
- الغايات المنشودة والمبادئ الموجهة.
- التحولات المراد أحداثها.
- المنهجية التي يجب اتباعها لانجاز الدراسة.
- كل ما ورد في الورقة عبارة عن تأطير لدراسة يزمع القيام بها.
- الورقة ترسم الخطوط العريضة للدراسة ثم في لحظة ثانية تحدد منهجية انجازها.

## أسئلة تفرض نفسها

- لأن تكون هذه الدراسة دراسة على مفاص محددة مسبقا؟؟ أليست دراسة إطارها وحدود اشتغالها محددة مسبقا...؟؟؟
- لماذا انطلقت الورقة من منطلق الحسم ومنطلق الدراية التامة بما يجب أن يكون؟
- لم أسبقية التشخيص على تحديد المرجعية؟

## أفاق للتفكير في البدائل:

يمكن في المقابل أن نجعل لمثل هذه الورقة منطلقا إشكاليا، وأن نؤسسها عليه. وفي هذا الإطار يمكن أن نسير نحو صياغة ورقة شعبية بديلة، بحيث تنطلق من كشف الاشكاليات الحقيقية وتصبو إلى الخروج برؤية تركيبية متوازنة ولها بعد استراتيجي أكبر. يجب تحديد مرجعية انسانية شعبية كمنطلق للتشخيص ولما سيليه...

## المحور الخاص بالمدخل:

### أهم ما يستخلص من الورقة من خلال ما اقتطفته من الخطاب الملكي

- التزام بتفعيل الهوية المتقدمة، بما يضمن تنمية بشرية مندمجة ومستدامة، وتوفير أجواء تعبوية وإطار لتداول ديموقراطي ومفتوح على السلطة...
- بلورة نموذج تنموي مندمج وشامل وتكاملي يرفع مختلف التحديات وبالأخص الاقتصادية.
- تكليف المجلس الاقتصادي بإعداده وفق مقاربة تشاركية...
- التنصيب على أولوية التنمية في بعدها الاقتصادي.
- تكليف مؤسسة رسمية لقيادة إعداد المشروع.
- نحن أمام خطوة لإعداد نموذج تنموي جهوي في إطار التقدم نحو تفعيل الهوية المتقدمة.
- إعطاء أسبقية للتنمية على الهوية.

## أسئلة تفرض نفسها

- لماذا نحن أمام هيئة أو مؤسسة تشرك السكان ولسنا أمام نخبة يفرزها السكان؟ ولماذا يكون الاشراف مكملا وليس مؤسسا؟
- ألسنا هنا امام هوية موجهة مركزيا؟
- لماذا لا تحدد الدولة المركزية اختصاصاتها وحدود سلطتها وتترك السكان أحرارا في بلورة نموذجهم الجهوي؟
- لماذا لا ينزل الحكم الذاتي على الأرض كغاية وكوسيلة لانهاء نزاع الصحراء.
- ولماذا لا تأتي المبادرات من القاعدة ومن النخب التي تفرزها.
- ما مدى انسجام الاهتمام بالبعد السياسي للجهوية مع طبيعة الجهة الموكول لها المشروع؟

- هل التنمية شرط لنجاح الجهوية؟ أم الجهوية شرط لقيام التنمية؟  
- أين شرك ساكنة المخيمات؟

### أفاق للتفكير في البدائل:

ربما يكون من الأولى كبديل أو بالأحرى كاستجابة للمبادرة الملكية بعث مبادرة جماهيرية شعبية: تسطر أسسها ومراميها طليعة أو نخبة شعبية جهوية وتلتف حولها جميع الاطارات السياسية والمدنية وبهذا لا يكون التفاعل مع الورقة التأطيرية مجرد تفاعل موجه بل تفاعلا موجها وعمليا وشموليا ومؤسسا.  
وتكون هذه المبادرة الشعبية المنطلقة من جهة الصحراء محددة لاختصاصات الدولة المركزية ورأسمة لحدود تدخلها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بشكل يضمن تناغم وتكامل البعدين السيادي والديمقراطي التنموي.  
وفي هذا الإطار تصبح إعادة الانتظام السياسي أساسا لتنمية شاملة وعادلة وحصانة دون مختلف أشكال التدخل الخارجي في شؤون الدولة وعلى مستوى هذه الجهة.  
و هذا دون ان ننسى البحث عن سبل لاشراك فعلي لممثلين عن ساكنة المخيمات.

### باب تحديد إطار مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أهم ما يستخلص من الورقة في هذا الباب :

- إطار مهمة المجلس:
- تركيز مهمة المجلس فيما هو اقتصادي واجتماعي.
- اعتماد المقاربة التشاركية لبلورة هذا المشروع.
- مشروع يستهدف ارساء أسس منظومة اقتصادية جهوية مولدة للنمو والثروة والرفاه ومحترمة للخصوصية الثقافية.
- لا يقتصر المشروع على منطقة النزاع ولكن يمتد إلى جهة كلميم مع قدر من التفاوت في الاهتمام أو الاختلاف في التعاطي...
- تصريح مباشر بالاقصار على ما هو اجتماعي واقتصادي وبيئي... مع إمكانية الانفتاح على الجوانب الأخرى دون ذكرها بالاسم.
- اعتبار المشروع تهييئا لانجاح الجهوية المتقدمة وانجاح تجربة الحكم الذاتي...
- مراعاة لانتظارات السكان الضاغطة يجب تنفيذ التدخلات الكبرى في سقف زمني يتراوح بين 10 أو 15 سنة.
- اعتبار المشروع أرضية لتوحيد جهود الفاعلين المؤسسين على اختلافهم دون حلول المجلس محلهم

### أسئلة تفرض نفسها

- هل نحن أمام مشروع تنموي يهدف من جهة الى تحسين أوضاع السكان قصد صد الضغوط الحقوقية الدولية ومن جهة أخرى قصد ضمان ولاء الساكنة السياسي من مدخل اقتصادي واجتماعي؟
- وإذا كان الأمر كذلك إلى أي حد سينجح الأمر؟
- هل التنمية الاقتصادية وسيلة مثلى لربح الرهان السياسي أم العكس؟
- لماذا هذا التفاوت أو الاختلاف في التعاطي مع اقاليم الجنوب ضمن هذا المشروع؟
- بأي معنى سيختلف هذا التعاطي؟
- ألا يوحي السقف الزمني المرسوم بمحاولة لملء الفراغ السياسي الداخلي بجهة الجنوب؟

- لماذا لا نكف عن التمهيد وتهييء الأرضية لنخرط في مشروع الحكم الذاتي؟ هل تنتظر الدولة إلى الحكم الذاتي كوسيلة لا كغاية؟ كقطع لا كعلاج أو كنتازل؟
- لماذا تضع الدولة العربية أمام الحصان؟ ولماذا لا تعطي الأولوية لحل الإشكال السياسي على الأرض وبين السكان بدل مخاطبتهم بلغة اقتصادية أحادية؟ ولماذا تخلص بالخطاب السياسي المنتظم الدولي فقط؟
- أليس المشروع في افقه الحالي مجرد تجربة مكررة وللأسف قلبا وقالبا؟ فأين الجديد؟...

### أفاق للتفكير في البدائل:

يقضي الوضع الحالي بالمنطقة الجنوبية ظهور حركة جماهيرية تبلور مشروعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... وتفعّل من خلاله مشاركة السكان ورقابتهم، وتحول بذلك دون فشل هذه الورقة الجديدة التي رمت بها الدولة إلى ساكنة المنطقة، خاصة في ظل الفشل الذي منيت به الأوراق السابقة. وينصب هذا المشروع أساسا على ضمان السيادة الشعبية لساكنة المنطقة (وفي مقدمتهم سكان المخيمات وفي انفتاح على جميع الشرائح) سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي مما سيشكل مناعة حقيقية ضد الأطماع الخارجية وطاقة خلاقة للنهوض وللنمو ولعلاج الاختلالات الداخلية. لا بد إذن من خلق أسس جماهيرية لشرعية سياسة تكفل جبر ما لحق بالساكنة وبالخصوص ساكنة المخيمات من ضرر وتضمن الوقوف الصلب في وجه القوى الانتهازية الخارجية والتي تحشر انفها في شؤون الاقليم. لا بد من الانخراط الجدي في مشروع سياسي ودونما تأجيل، خاصة وأن ذلك من شأنه تفويت مزيد من الفرص تهم الوحدة الوطنية والسلم والتنمية....

### في باب مقاربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أهم ما يستخلص من الورقة في هذا الباب

مقاربة المجلس:

- المجلس مؤسسة دستورية مستقلة تضم 99 عضو يمثلون مختلف تيارات وتنظيمات المجتمع المدني، ويبلور تقارير ويقوم بمهام استشارية وتشخيصية واقتراحية حول ما هو اقتصادي واجتماعي وذلك في إطار حوار بين حساسيات مختلفة.
- اعتماد منهجية تشاركية وحوارية تسمح لجميع المكونات بالمشاركة و تحرض على التقريب بين مختلف وجهات النظر.
- إحداث لجنة متخصصة لقيادة عملية إعداد المشروع بما فيه من تشخيص وتحولات تهم السياسة العمومية وسيناريوهات للتنمية لضمان الانتقال إلى النموذج المنشود.
- تضم اللجنة 25 عضوا معينون بمنهج ديموقراطي بحيث يمثلون فئات المجلس الخمس ولجانته الدائمة الست.

\*الورقة التأطيرية:

- تؤطر مهمة اللجنة وتقدم العناصر الأولى في ما يخص: التشخيص/ المرجعية/ التحولات الضرورية/ النتائج المرجوة/ المنهجية المتبعة في الدراسة مستقبلا (استماع/ اشراك/ النقاش الداخلي/ الخلاصات).
- اعداد الورقة اعتمد على الدراسات السابقة عن الجهة وعلى الدخول في نقاش مع المسؤولين الحكوميين والجهويين والمحليين ومع وكالة تنمية الجنوب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط...

### أسئلة تفرض نفسها

- ما مدى حضور "الحساسيات" المنتمجة لجهات الجنوب بهذه المؤسسة؟ كيف تشكل هيئة هذا المجلس: هل بالتعيين أم بالانتخاب؟ بأي معنى هو مؤسسة دستورية مستقلة؟
- إلى أي حد تمتلك هذه اللجنة وهذا المجلس ككل الكفاءة النوعية للقيام بهذه المهمة؟ ألا يمكن التفكير في تشكيل لجنة شعبية بديلة؟
- لماذا كان إعداد الورقة المؤطرة ذو طبيعة عمودية صرفة؟ لماذا لم تتم المزاجية بين ما هو عمودي وما هو أفقي؟ بين الجهات الرسمية وجهات غير رسمية؟ مثلما وقع على الأقل في إعداد الميثاق الوطني للتعليم...؟

وفي هذا الإطار إلى أي حد سيكون اشراك الساكنة فعالا...؟  
لماذا أنصتت الدولة لنفسها فقط في إعداد هذه الأراضية الموجهة للدراسة المزمع القيام بها...؟  
أليست هذه الدراسة محكومة بطبيعة انطلاقتها...

### آفاق للتفكير في البدائل:

لماذا لا تفكر ساكنة الصحراء في تشكيل مجلس حكماء وخبراء ينتقون من الكفاءات المعروفة جهويا والمشهود لها في مختلف القطاعات والتخصصات أكاديميا ومهنيا...  
لماذا لا تبادر الكفاءات والنخب الصحراوية إلى قيادة مبادرات من هذا القبيل بدل مكوثها في موقع المتلقي السلبي؟

ربما يجدر في المقابل أن تصوغ النخب المحلية والكفاءات العليا بهذه المناطق مشروعها النهضوي الشامل.  
- بتسطير مرجعية المشروع توافقيا على الأقل...  
- بتشخيص أوضاع المنطقة موضوعيا وواقعا.  
- برسم الغايات المنشودة بتحديد الخطوات الضرورية والمعقولة.  
على أن يكون هذا المشروع ذو طبيعة جماهيرية شعبية مقاومة للاستبداد داخليا وللأطماع الانتهازية خارجيا...

### في باب التشخيص وتوصيف الحال الراهنة الأوليان: حصيلة مليئة بالمفارقات أهم ما يستخلص من الورقة في هذا الباب

- التشخيص أولي وسيستمر.  
- استفادت هذه الجهات من مجهودات كبيرة في الاستثمار لتطوير البيئات التحتية الضرورية للأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية.  
- رغم انكباب هذه المجهودات على 3 محاور: البنية التحتية/ الاقتصادي/ الاجتماعي. فالحاصل مليء بالمفارقات.

- عدم تحقيق الاقلاع الاقتصادي وخلت القيمة المضافة... - بطالة الشباب والنساء. - الدولة هي المشغل الأول. - صعوبات في التماسك والاندماج الاجتماعيين - ضعف الاستثمار والمبادرة الفرديين. - نتائج ضعيفة لهذه المساعدات.	- بنيات تحتية متقدمة مقارنة مع الشمال. - مستوى عال لولوج الخدمات، ومؤشرات عليا اجتماعيا، بالمقارنة مع المعدل الوطني. - الدولة هي المستثمر الأول. - جهود لتشجيع الاستثمار والمبادرة. - مساعدات اجتماعية
---	--

تساؤلات بخصوص صواب ونجاعة السياسة العمومية المتبعة وكيفية تصويبها...

### أسئلة تفرض نفسها

- إلى أي مدى كانت المجهودات تخرج من القوة إلى الفعل؟ أم تكن بقرة حلوبا للفساد وللمفسدين؟  
- لم المقارنة مع المعدل الوطني وليس مع ما يجب أن يكون؟؟  
- لماذا الاقتصار على سرد المفارقات دون إشارة إلى اسبابها الجلية لكل ملاحظ عاقل؟  
- أليست الأسباب معروفة ومكتشفة أمام الجميع؟  
- ألا يشي التغاضي عن الأسباب بعدم الرغبة الجادة والصادقة وبعمق في مواجهتها؟

### آفاق للتفكير في البدائل:

عندما تكون منطلقات الورقة إشكالية فإن هذا سيجعل التشخيص ينطلق على الأقل من مرجعية متوازنة إن لم نقل صراعية، بحيث يصبح هذا التشخيص حوارا حقيقيا مع الواقع ومواجهة فعالة لاختلالاته.

على التشخيص أن لا يقتصر على كشف الأعراض الخارجية بل عليه أن ينكب على الخفايا العميقة التي تقف وراء هذا الواقع. إذ بدون نبش تعنفات وتقرحات الجراح الغائرة فلا سبيل إلى مداواتها حقيقة. لا بد من دخول المنطقة إن لم نقل المملكة ككل في مكاشفة حقيقية وحوار حقيقي، يسلط الضوء على مواطن الاختلال، و يسعى بحكمة إلى معالجتها...

## باب حصيلة التنمية الترابية

### أهم ما يستخلص منه في الورقة

السياق العام:

- 60% من التراب الوطني ←→ 3% من السكان.
- نسبة تمدن تتراوح بين 74 و 95% .
- الجفاف والتصحر.
- صراع جيو سياسي.
- وحدة ثقافية تشجع على ربط المنطقة بالشمال.
- هيمنة المنطق القبلي بفعل المشكلة السياسية وبفعل غياب اختلاط اجتماعي عرقي ادماجي متوازن...

### أسئلة تفرض نفسها

- ما مدى دقة هذا السياق العام؟ سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؟
- سياسيا هل الأمر يقتصر على صراع جيو سياسي؟؟ أم يتعداه إلى صراع سياسي ذو ابعاد داخلية؟؟
- اقتصاديا اين الحديث عن الامكانيات الطبيعية البحرية والمعدنية؟
- وثقافيا ألا تعاني المنطقة من تمزق ثقافي نتيجة الصراع السياسي؟
- واجتماعيا اين مسؤولية الدولة في تكريس القبلية والعنصرية..؟؟

### آفاق للتفكير في البدائل:

- \*ربما الحديث العميق عن السياق العام يحتم علينا الانتباه إلى أن:
- المنطقة لها إمكانات اقتصادية واعدة ومتنوعة ومن شأنها في حالة استثمارها ديموقراطيا وعقلانيا ولصالح ساكنة المنطقة بتخليصها من الابتزاز الدولي والاستغلال الغربي الامبريالي، أن تضمن الكرامة والرفاه.
- يحوم حول المنطقة صراع جيوسياسي تغذية الأطماع الامبريالية المستمرة في جشعها و يغذيه ارتهان طرفي الصراع لها ولغيرها. ويدعم ذلك أيضا غياب الإرادة الجاهيرية التي تعيد الأمور إلى نصابها، بحيث تردع الأطماع الخارجية وتبسط أرضية صلبة للقاء الفرقاء الأشقاء حول حل سياسي سلمي منصف وعادل ويصون الحقوق ويضمن السيادة...
- ثقافيا للدولة مسؤولية كبرى على الترددي الحاصل سواء باستغلالها للخصوصية الثقافية في حسابات سياسية ضيقة، أو في تكريسها لثقافة فولكلورية ممسوخة، أو من خلال تدبيرها لل ملف الاعلامي بميوعة، وبتهميشها أو لا مبالتها بالكفاءات الحقيقية...
- يقتضي الحفاظ على الاندماج و التماسك الاجتماعيين مقارنة شمولية تنطلق من الانسان وتهتم بمختلف مستويات حياته.

### في باب التقييم الاقتصادي:

### أهم ما يستخلص منه في الورقة:

- مجهودات عمومية ضخمة ومهيكلية.

- تعززت بوكالة تنمية الجنوب .
- استثمارات هامة (3 وطينا)
- وطينا من حيث البنية التحتية...
- الناتج الداخلي الجهوي هو الرابع وطينا .
- # و في المقابل:
- غياب اقلع اقتصادي حقيقي وقلة التنوع (الإدارة العمومية والصيد).
- استفادة المقاولات من إعفاءات ضريبية دون فائدة.
- 4.6 مليار مساعدات مباشرة وغير مباشر للمنطقة (انعاش/ زون/ دوبل سولد/ المحروقات/ المخيم/ الإعفاءات الضريبية) وكل ذلك قد لا يصل بالضرورة الى المستهدفين منه.

### أسئلة تفرض نفسها

- لماذا أسبقية ما هو اقتصادي على ما هو سياسي؟ مرة أخرى ألا يدل هذا على أن الدولة تريد أن تنخرط بشكل ما في منطق "البريكولاج" أو الترقيع؟؟
- أين هو القطاع المعدني (الفوسفات واليورانيوم تحديدا) ؟
- هل الدولة شفافة بما يكفي؟
- ما هي الأسباب وراء هذه المفارقة؟ ألا يطرح هذا سؤال مدى جدية الدولة في تدبير ملف التنمية بالمنطقة؟
- هل تتسجم وتتنامى مشاريع التنمية مع إملءات وضغوط القوى الخارجية؟
- هل المشكل السياسي الحاضر الغائب في هذه الورقة نتاج طبيعي وتاريخي أم هو مفتعل بأياد خارجية؟
- ألا توجد شركات بالصحراء وجودا بالاسم فقط لتستفيد من الإعفاءات...؟

### أفاق للتفكير في البدائل:

- عندما لا تكشف المشكلات الحقيقية ويكتفي بالوقوف عند مستوى مظاهرها العرضية فقط فإننا نخشى هاهنا تكرار نفس السيناريو الفاشل الذي لا يعمل سوى على الهروب من الأزمة إلى الأمام مع تعميقها في الآن نفسه...
- ومن هنا يكون واجبا على القوى الطلائعية والنخبوية المتجذرة في الانتماء إلى المنطقة وإلى الوطن أن تكشف النقاب عن هذه المسببات الحقيقية والتي يمكن ايجازها فيما يلي:
- \*تكالب الأطماع الخارجية على المنطقة واعتبارها للتوتر السياسي مهمازا استراتيجيا لمنطقة المغرب العربي ككل.
- \*عدم تبني الدولة مشروعا وطنيا صادقا يتأسس على دعائم الديمقراطية والمساواة ويصبو إلى تحقيق فعلي لشروط السيادة الفعلية على الأرض قوة وايدولوجيا...
- \*مشاريع الدولة على الأرض مجرد ريع يستهدف بالأولى الفئة المالكة للنفوذ السياسي والمالي...
- \*الدولة تستهدف فقط تدبير الأزمة لحظة بلحظة ولا تملك رؤية استراتيجية تخدم الشعب على الأقل.
- لهذا لا بد على القوى الحية التي تحمل بصدق مشروع النهوض بالمنطقة أن تركز بالأساس على الضغط على أجهزة الدولة ومؤسساتها:
- للقضاء التام على الريع وعلى أشكال رعاية الفساد سياسيا واقتصاديا...
- أرساء أسس التدبير المؤسسي الراشد والكامل لمختلف شؤون وجوانب الحياة: تعليم/ صحة/ سكن/ شغل...
- والقطع مع شخصنة المؤسسات والتدبير النزوي للمنشآت العامة.
- دخول الدولة في شفافية تامة في تدبيرها لثروات المنطقة.
- مأسسة المساعدات والتركيز على المساعدات الداعمة لتأهيل المواطنين نحو الاستقلالية الاقتصادية والنماء الذاتي...



## باب التقييم الاجتماعي:

### أهم ما يستخلص من الورقة في

مؤشرات: التنمية/ محو الأمية/ الفقر ولوج الكهرباء والماء والتطهير من بين الأفضل في البلاد.  
وفي المقابل:

تذكر الورقة نسبة البطالة معتبرة إياها مشكلة كبرى، دون أن تقارنها مع المعدلات الوطنية، وعملت على ربطها بالمساعدات المخصصة للمنطقة كنتيجة لها، وذلك لغياب شبكات اجتماعية تغطي حاجيات المنطقة، لتصل هذه المساعدات إلى الفئات المحتاجة لها حقيقة.

### أسئلة تفرض نفسها

\* ألا يهيمن التقييم الاقتصادي على الاجتماعي من جديد؟

\* لماذا يقاس على المعدلات الوطنية وكأنها جديرة بالقياس عليها؟

\* ما مدى جودة الخدمات الصحية و ما مدى كفايتها؟

\* ما مدى صحة نسبة محاربة الأمية؟ في ظل معرفتنا بزيف الأرقام التي تخص التعليم الرسمي...؟

\* ما مدى جودة المياه التي اعتبرت صالحة للشرب في العيون والسمارة والداخلة وبوجدور وغيرها؟

ماذا عن غياب مؤسسات الترقى الاجتماعي بالمنطقة : الجامعات/ المعاهد العليا/ مدارس المهندسين/ الجامعات و المعاهد التقنية للتخصصات الطبية/ الاكاديميات العسكرية...؟ خاصة في ظل سيادة اقضاء ابناء المنطقة أحيانا لأسباب عنصرية محضة.

وفي هذا الاطار يمكنكم تصفح الدليل المخصص لتوجيه تلاميذ البكالوريا الموجه لتلاميذ الشعب التقنية و ستندشون لغياب اسم مدينة و احدة من مدن الجنوب يوجد به معهد او مدرسة يمكن لهؤلاء الالتحاق بها.

[http://www.babsahra24.com/files/downloads/sciences\\_et\\_technologies.pdf](http://www.babsahra24.com/files/downloads/sciences_et_technologies.pdf)

### آفاق للتفكير في البدائل:

إذا كنا نريد الحديث عن تقييم اجتماعي فمن الأولى الانطلاق من أسس جودة الحياة الاجتماعية: تعليم/ الصحة/ السكن/ الشغل/ الخدمات الاساسية... وهذه جميعها معروفة أوضاعها البائسة...

وهل ساكنة المنطقة وجدت فقط لتأكل وتنام وتتنرز...؟

من الواجب على الدولة أن تفتح فروعاً جهوية لمختلف خدماتها من الألف إلى الياء بالمنطقة:

المنطقة تحتاج إلى كلية طب ومدرسة عليا للمهندسين ومعاهد عليا في التخصصات التقنية المختلفة و جامعة تقنية وعلمية وأخرى للتخصصات الأدبية.

\* المنطقة في حاجة إلى تأهيل صحي حقيقي يراهن على الكم والكيف في الآن نفسه. هو في حاجة إلى توفير سكن اقتصادي لائق وبأسعار متناسبة مع تكاليفه الحقيقية.

\* المنطقة في حاجة إلى بنية اقتصادية حقيقية وخالقة للشغل وهذه مسؤولية الدولة التي تتعامل مع المنطقة تكتيكياً لا استراتيجياً.

\* الاعلام له دور اجتماعي في غاية الأهمية ولا ينبغي اهماله.

- الجمعيات المدنية ينبغي دعم مأسستها واستقلاليتها لاستبعادها من طرف قوى الفساد السياسي.

- الميدان الثقافي بحاجة إلى ارساء أسس مؤسسية وشعبية لبنية ثقافية نزيهة وحية وخلاقة للراسمال الرمزي الوفي للأرض وساكنتها.

-الاعلام مجال استراتيجي لصناعة الراي واستقطابه وتوجيهه نحو الغايات الوطنية الصادقة، لذا يجب الكف عن تدبيره مخزناً وفتحته على الطاقات المبدعة في تنافس وطني شريف...

### التقييم في جال الحكامة:

### أهم ما يستخلص من الورقة في



- مسلسل اللامركزية يتقدم لكن يعوقه النقص في الكفاءات، وفي مستوى التأطير والتدبير بالجماعات المحلية. وضعف الموارد وغياب الاتصال بين مستويات التخطيط وإعداد التراب المختلفة وضعف شفافية القرار.
- مسؤولو المصالح الخارجية يفتقدون: الحماس - معرفة سياق المنطقة - استقلالية القرار - تجاوز المقاربات القطاعية...
- عملت وكالة تنمية الجنوب على دعم التخطيط الترابي والشراكة بين الفاعلين السياسيين و على توحيد جهود تنمية القرب، مع ذلك يسجل استمرار مشاكل الحكامة مما يعيق بعض المشاريع ويضعف التنمية.
- رغم نمو وحيوية المجتمع المدني وتجاربه فهو رهين بمساعدات الدولة. ودون اطار مالي وقانوني يكفل له الاستقلالية مما يجعله ضحية للانتهازية وللتدخل الخارجي و يجعله دون القدرة على فرز نخبة تنجح بها جهود التنمية.
- السياق السياسي ومستوى الحكامة حال دون ظهور ثقافة مشتركة ودون انخراط المعنيين في التنمية ودون التناسق بين السياسات العامة.

### أسئلة تفرض نفسها

- لماذا الاقتصار في مجال الحكامة على أجهزة الدولة وعلى المجتمع المدني وكلاهما يعانيان من تحكم محكم للدولة المركزية؟
- هل يمكن الحديث بما يكفي من العمق عن الحكامة دون الحديث عن أحزاب سياسية تجسد حقيقة التعددية وترتبط فعلياً بالقواعد؟
- هل يمكن الحديث عن الحكامة والدولة العميقة تهيمن على توزيع مناصب تنفيذ القرار وتتحكم بشكل أو آخر في فرز ممثلي الشعب وممثلي السكان محليا و جهويا ووطنيا؟
- لماذا لا ترسم الدولة الملامح القانونية والمالية والمؤسسية لنموذج جمعي و تكون ملزمة لكل إطار جمعي مغربي في الاحتذاء مما يضمن الديمقراطية الداخلية والشفافية والدينامية و الاستقلالية و النواهة بدل العبث السائد حالياً؟

### آفاق للتفكير في البدائل:

إن مشكلة الحكامة تعود بالأساس إلى ضعف وتيرة المأسسة ببلادنا فجميع المؤسسات لازالت تخضع للنوازع الفردية وللميول الشخصية وللتدخلات الخارجية، فسواء الجمعيات أو الأحزاب أو مؤسسات الدولة المختلفة فهذه جميعا فاقدة لاستقلالية ديناميتها الداخلية وغير محصنة إزاء الانتهازية أو التأثير الخارجي. ولعل الصراع الايديولوجي الذي عرفه المغرب طيلة عقود ومعه الصراع على النفوذ، هو ما جعل مسيرة المأسسة تكاد بالفعل لا تراوح مكانها. فبجمعيات تعيش على عطف الدولة أو جهات خارجية وبأحزاب تسيطر عليها الشخصية والزعامات المالية أو التاريخية، وبمؤسسات تهيمن عليها الدولة المركزية، وامام دولة ككل رهينة للتدخلات الخارجية وإملاءاتها، تبقى الحكامة مجرد شعار أو بهرجة يراد بها التغطية على الواقع الحقيقي. إننا في الصحراء في حاجة أكثر من بقية المناطق إلى إطارات حزبية وجمعية جديدة ولم لا خاصة بالمنطقة، وفي حاجة أيضا إلى ممارسة العزل السياسي لعدد من الفعاليات التي لطالما لعبت دورا

محافظا ويعيد انتاج نفس الأوضاع بالمنطقة، وفي المقابل الدفع بعقليات جديدة فيما يخص التسيير والتدبير لمجموع المؤسسات بالمنطقة.

## باب التشخيص والرهنات: تنمية القطاعات المنتجة: تنمية القطاعات

### أهم ما يستخلص من الورقة بصدده

- منتجات البحر: رغم أهمية الصيد البحري وطنيا (8%) و بالمنطقة (15%) فهناك إمكانات غير مستثمرة خاصة على مستوى التحويل، كلما أن تدبير تراخيص الصيد وكذا البرامج الموجهة للشباب في إطار الصيد الساحلي يعانين الكثير من المشاكل.
- الفلاحة: ضعف كبير على مستوى هذا القطاع نظرا لضيق المساحة القابلة للزراعة وضعف الموارد المائية، وكذا حاجة قطاع تربية الجمال إلى هيكلة تضمن تثمين المنتج.
- السياحة: رغم أهمية الموروثين الطبيعي والثقافي فالوزن الاقتصادي لقطاع السياحة ضعيف لضعف التعريف بالمنطقة ولتحفظ المستثمرين والمقاولين.
- المعادن والصناعة:
  - \* قطاع الفوسفات يساهم بـ 6% من الناتج الخام الجهوي.
  - وهناك آفاق لاستخراج المعادن شريطة توضيح الإطار المؤسسي.
  - \* الطاقات المتجددة: قطاع واعد شريطة تأهيل مواقعه وتأهيل الموارد البشرية وربطه بالشبكة الوطنية.
  - \* التجارة والخدمات: رغم أهميتها ونموها فهي في حاجة إلى الهيكلة وإلى الوضوح في مناخ الأعمال وفي العقار وفي المجال الضريبي بالخصوص.
  - \* صناعة تقليدية متنوعة في حاجة إلى مواكبة وتكوين وتكيف على مستوى مسارات التسويق

### أسئلة تفرض نفسها

- هل تستطيع الدولة أن تكون شفافة بما يكفي في تدبيرها للقطاع، خاصة وأن ملف الصيد يستغل كورقة للضغط الخارجي ويعاني من هيمنة لوبيات داخلية ذات نفوذ سياسي؟
- لماذا تكاد تغيب جهود الدولة على مستوى استفادة المنطقة بشكل فعلي من ثرواتها؟
- لماذا تتركز جهود الدولة في خدمة أعيان المنطقة على المستوى الفلاحي؟
- ولماذا لا يؤسس بشكل شفاف لدعم الدولة للفلاحين المحليين؟
- أين هي المعاهد العليا الفلاحية بجهة كلميم السمارة؟
- لماذا يتحفظ المقاولون والمستثمرون من الاستثمار السياحي بالمنطقة؟
- ما دور قطب أكادير السياحي في عرقلة قطب الجنوب؟
- لماذا يختزل قطاع الصناعة والمعادن في قطاع المعادن؟
- لماذا يتم المرور على قطاع الفوسفات بهذا الاستعجال في الورقة؟
- لماذا يخرج الفوسفات خاما من المنطقة؟ أين هي الصناعات التحويلية؟ أين هو ذكر اليورانيوم؟ ما علاقة قوى الاستعمار الغربي بتدبير القطاع وهل لها تدخل ما؟
- لماذا لا زالت الدولة نفسها متحفظة إزاء تحفيظ العقار بالمنطقة؟
- هل التعويل على قطاع الصناعة التقليدية له بعد استراتيجي كاف؟ أم هو مجرد ملحق لقطاع السياحة؟
- ولماذا لا تتركس الدولة جهودها على مستوى الهيكلة الفعلية للقطاع بدل البهرجات المناسباتية؟

### آفاق للتفكير في البدائل:

إن التأسيس لتنمية حقيقية يقتضي بداية التركيز على القطاعات الأساسية، ثم فيما بعد التكميلية. ولهذا يتوجب البحث في سبل ضمان اكتفاء غذائي للمنطقة بالعمل على تأهيل منطقة وادنون الفلاحية وغيرها من المناطق للعب هذا الدور المحوري، وذلك ببناء السدود واعتماد أنظمة الري العصرية واستقطاب الكفاءات والرساميل الضرورية. وفي الرتبة الثانية يتوجب تأهيل القطاع الصناعي المرتبط بالثروات الطبيعية للمنطقة خاصة الصيد البحري والفوسفات. أما عن قطاع المعادن فيتوجب أن تضمن الدولة الشفافية الكافية في تدبير القطاع وأن ترهن الاستثمار فيه بضمن حقوق الساكنة وأن تحميه من الانتهازية الدولية. إن السبيل الأمثل لضمان نهضة اقتصادية حقيقية يقتضي مأسسة فعلية تضمن تكافؤ الفرص والقضاء على هيمنة الانتهازيين والمحسوبين على ذوي النفوذ السياسي ببلادنا. كما يتوجب أن يتوجه التعليم بهذه المناطق إلى تأهيل الكفاءات من مختلف المستويات للنهوض باقتصاد المنطقة. (المهندسون والتقنيون المتخصصون والخبراء في التدبير والتسيير). وعلى العموم يمكن القول بأن الدولة في حاجة إلى مزيد من الوضوح في علاقتها بالإقليم.

### في باب التشخيص والرهانات: تطوير البنيات والقطاعات الاجتماعية التخصيص والرهانات: تطوير البنيات والقطاعات الاجتماعية.

#### أهم ما يستخلص منه في الورقة

- البنيات التحتية لا بأس بها و وحده النقل الجوي غير كاف.
- ضعف الموارد المائية يجعلها تخصص في معظمها للماء الصالح للشرب مما يعكس على الفلاحة خاصة مع عدم كفاية ميزانية الاستكشاف ومع الكلفة المرتفعة لبناء سدود في كلميم.
- رغم استثمار الدولة في توفير البنيات الصحية بالمنطقة ناذة للأطر الصحية.
- رغم تجهيز الدولة الجيد للمدارس ولمراكز التكوين المهني، فالمنطقة تعاني من عدم كفاية التعليم الأولي ونقص في عروض التعليم العالي وعدم تكيف التكوين المهني مع سوق الشغل.
- الثقافة والموروث الثقافي: رغم غنى التقاليد الثقافية فهي مهددة بالضياح لعدم تثمين الحي منها وعدم ايلانها أهمية في المشاريع التنموية.

#### أسئلة تفرض نفسها

- أليست البنيات التحتية المتوفرة في مستوى الحد الأدنى؟ ألا تحتاج المنطقة إلى مخطط مائي استراتيجي يضمن جودة الماء الصالح للشرب وانماء الفلاحة خاصة بوادنون الذين جنى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب على الكثير من فلاحيتها وبالأخص بقرى القصابي و اميفيس و عبودة و ماجاورها ؟
- لماذا لا تريد الدولة بناء سدود بالمنطقة؟
- ألا يحتاج تطهير العقار وانماؤه إلى تيسير مسطرة التحفيظ؟
- أليست المنطقة في حاجة إلى جامعة طبية وإلى مستشفى متعدد التخصصات و بأطر كافية و دائمة الحضور؟
- لماذا لا تسارع الدولة الى اعتبار التعليم الأولي الزاميا؟
- ماذا تنتظر الدولة لئلا تفتح جامعات بتخصصات رفيعة ومعاهد عليا ومدارس للمهندسين؟
- أليست الثقافة المحلية في حاجة إلى هيكل سوق ثقافية تضمن لها الدينامية؟

#### أفاق للتفكير في البدائل:

يعكس التشخيص حجم التهميش الذي تعرضت له المنطقة في كل ما يمكن أن يكون رافعة حقيقية للتنمية، حيث اقتصر جهود الدولة على الحدود الدنيا من كل شيء وفي مختلف المجالات. فبدون سدود وبدون

شبكة نقل متطورة وبدون معاهد عليا ومدارس للمهندسين وجامعات متنوعة التخصصات (الطب/التقنيات...) وبدون مستشفيات كبرى وذات جودة عالية وبدون إلزامية التعليم الأولي وتحرير حقيقي للاعلام وهيكله لسوق ثقافية دينامية لا يمكن الحديث عن تنمية فعلية. ومن المهم الإشارة الى أن المنطقة في حاجة الى مخطط استراتيجي وبعيد المدى فيما يتعلق بتوفير و تدبير الموارد المائية.

## في باب المبادئ والأهداف الرئيسية لمشروع النموذج التنموي: أهم ما يستخلص منه في الورقة

### الاعتماد على المبادئ الأساسية المحددة في الدستور

تجدير المنطقة في الهوية الوطنية مع احترام هوية الجهة. المواطنة – اقتصاد السوق الاجتماعي – الجهوية الموسعة – الحكامة – التنمية المستدامة.

#### الميثاق الاجتماعي للمجلس:

- ضمان الحقوق والخدمات الأساسية.
- تنمية التكوين والثقافة والمعرفة.
- الإدماج والتضامن.
- الحوار المدني والاجتماعي
- البيئة والاقتصاد الأخضر
- الحكامة والأمن الاقتصادي

#### اشراك الساكنة:

- سيبلور المجلس توصيات حول التوازنات بين موارد وديناميات الجنوب الداخلية وبقية المملكة وشمال غرب افريقيا.
- اندماج الاستراتيجيات القطاعية.
  - مطابقة الحكامة (الضرائب/ المساعدات /الحوافز)
  - اقتصاد اجتماعي أم مشاريع كبرى.

### تحديات التغيير: تحولات كبرى ينبغي القيام بها

الحاجة الى إعادة توجيه كبرى دون تعرض مباشر لما يتصل بالجهوية الموسعة والعمل على ما يتعلق بالحكامة المستقبلية والسلط اللامركزية وطرية اشتغالها وتمويلها.

#### \*الموضوعات الإشكالية:

#### المحور الاقتصادي

- \*كيف تضمن مواصلة الدولة جهودها مع إشراك للقطاع الخاص المنتج؟
- \* وفق أي نمط ستدير الثروة الطبيعية لتسهيل اقبال الاستثمارات الخارجية؟ واستفادة السكان وتضامن الجهات وطنيا؟

#### المحور الاجتماعي والثقافي

#### \*اجتماعيا وثقافيا؟

كيف تدعم التماسك الاجتماعي؟

وكيف تنتقل من المساعدة إلى الإدماج؟  
كيف تضمن استفادة الساكنة المحلية؟ وكيف تشجع على عودة سكان المخيمات؟  
كيف تثمن الموروث الثقافي على مستوى الهوية والتنمية؟  
أية أولويات ستعطى للصحة والتعليم والحماية...؟

### محور التنمية البشرية

كيف ستدير المدينة؟ بإصلاح القائمة أم ببناء مدن جديدة؟

### محور إعداد التراب والبيئة

كيف ستحمي البيئة؟

### محور الحكامة و شروط التنزيل

الحكامة: كيف نحمي مؤسسا مشروع التنمية وتضمن مشاركة فعالة للسكان؟

### أسئلة تفرض نفسها

- \* هل المطلوب هو تجدير الهوية الجهوية في الهوية الوطنية أم العكس؟
- \* هل لهذه المبادئ روافع تنتمي إلى الواقع أم هي مجرد شعارات؟
- \* هل الممارسات الفعلية التي تنتهجها الدولة تعبر عن اضمار لهذه المبادئ؟ وهل هذه المبادئ والأهداف قادرة على استقطاب المواطن؟
- \* أين مبدأي الديمقراطية والاستقلال الوطني اللذين سيواجه بهما الفساد الداخلي وتدخل القوى الخارجية؟
- \* هل يستطيع المجلس أن يبلور إلى جانب مخطط لتكامل المنطقة مع غيرها أن يضمن قبل ذلك تحقيق تحريرها من قبضة ذوي النفوذ والثراء وملوك الربيع صحراويين وغير صحراويين؟
- \* هل هناك استراتيجية في الأفق لتخليص ملف المنطقة من الابتزاز الدولي؟
- \* أليست هذه مجرد محاولة لإعادة توجيه تسيير شؤون المنطقة غير أنها على المقاس و تستثني ما هو جوهر في الوقت الذي تدعي اشراك السكان؟
- \* هل هذا النزوع الاقتصادي مجرد تعبير عن توجه نحو مسايرة ميزان القوى المتربص بالمنطقة؟ ومن ثمة ليست تعبيراً عن تين لخيار وطني واضح وصريح؟
- \* هل بنت الدولة ثقافة وتعلّماً وإعلاماً بمواصفات ومقومات وطنية كفيلة بتحقيق التماسك والتضامن والإدماج والوحدة الأيديولوجية؟
- \* وهل تستطيع القيام بتغيير جذري في هذا الاتجاه؟ أم أن الفساد الداخلي قدره و لا مناص منه، وأن الانهزام الأيديولوجي والسياسي وطينا ودوليا سيحولان دون ذلك؟؟؟

### آفاق للتفكير في البدائل:

إذا نحن استقرنا الحياة السياسية المغربية فدون شك سيتبين أننا نعيش داخل دولة تصالحت مع الفساد الداخلي بل أصبح لشدة تغلغل مقوما من مقومات دينامياتها وسيتبين أنها أيضا متصالحة مع الابتزاز الإمبريالي المحيط بها، وهذا ما يتمخض عنه ضرورة إعادة بناء الهوية الوطنية المقاومة للفساد وللاستبداد وللتبعية في الآن نفسه، أما السير في اتجاه المهادنة فلا يعمل سوى على الزيادة في جرعات أطماع إعداء الوطن داخليا وخارجيا. ويعمل أكثر من ذلك على تدمير النسيج المغربي. والمعول عليه في هذا الإطار هو الشعب المغربي ودينامياته الوطنية، تلك التي بدونها مهما كانت الدولة صادقة في مشاريعها فمأل هذه الأخيرة الفشل.

ولهذا الغرض إذا كانت الدولة قد اختارت السيرة في اتجاه التصالح مع ميزان القوى الدولية القائم فعلى الشعب المغربي وعلى قوادة الحية أن تعمل على الدفع في اتجاه بناء القوة والاقتدار الوطنيين بما يكفل ردع الفساد الداخلي وكف أطماع الاستبداد الدولي.

## - خلاصة بأهم الملاحظات:

- - منهجيا و مضمونا:

- طبيعة المجلس؟؟
- ما مدى حضور الحساسيات المنتمية للجنوب داخل هذا المجلس الذي يقود الدراسة؟ وهل الجهة التي أسدت لها المهمة مناسبة؟
- الانتهاء بالاشكاليات بدل البدء بها.
- أسبقية التشخيص على المرجعية والغايات؟
- اعتماد التشخيص المعدلات الوطنية مقياسا يجسد اختلالا مزدوجا: كون هذه الأرقام تخضع أحيانا كثيرة للتزييف خاصة على صعيد المنطقة بالنظر الى حساسيتها و ثانيا لكونها لا تمثل بالنظر إلى الغايات المنشودة نمودجا معياريا يقاس عليه، لأن المنطقة يراد ان تكون نمودجا للوطن و ليس العكس.
- غياب مكاشفة حقيقية على المستوى الاقتصادي و اعتماد قراءة اقتصادية غير شفافة (الصيد/الفوسفات)....
- الشراكة المنتهجة غير مؤسسة وغير مؤسسية وغير ديموقراطية.
- التغيب الجائر للمقاربة السياسية (حيث يخاطب بها الخارج فقط)...
- هيمنة المنظور الاقتصادي على غيره من المنظورات الثقافية والاجتماعية...
- تكرار وإعادة الإنتاج ....
- غياب الجرأة في التشخيص.
- اهمال تشخيص واقع الحياة الحزبية بالمنطقة واهمال التفكير في سبل البحث عن بدائل بشأنها.
- تهميش وضع سكان المخيمات داخل الورقة في حين يقتضي الأمر اعطائهم وضعاً مركزياً.

البدائل:

- لماذا لا يفكر في مبادرات يكون منطلقها شخصيات وكفاءات مستقلة منتمية الى هذه المنطقة؟
- اعطاء انطلاقة فعلية للحكم الذاتي.
- أحزاب سياسية جهوية محصنة بما يكفي مؤسسيا.
- اعتماد تكامل المقاربات: الاقتصاد رافعة/ المجتمع رافعة/ الثقافة رافعة/ التعليم و الاعلام رافعة/ المواطنة والمأسسة رافعة...
- المقاربة السياسية وتشخيص الوضع السياسي الداخلي على الأقل.

المحاور المقترحة لاشتغال أعضاء مركز الجنوب للدراسات الاستراتيجية كتفاعل مع الورقة  
التأطيرية لتنمية الجنوب:

✓ المدخل السياسي كرافعة للتنمية:

✚ الحكم الذاتي

✚ أحزاب جهوية ممأسسة

✓ المدخل الاجتماعي كرافعة للتنمية:

✚ الاسرة (التماسك الاسري)

✚ الشباب (التشبيب)

✓ المدخل الاقتصادي كرافعة للتنمية:

✚ اقتصاد وطني و استقلالي

✚ اقتصاد ليبرالي أم اشتراكي

✓ المدخل التعليمي والثقافي والإعلامي كرافعة للتنمية:

✚ تعليم وطني معرب من الأولي إلى أعلى الاختصاصات و يصنع الكفاءات.

✚ سوق ثقافية نشيطة

✚ إعلام تنافسي نزيه